في المختصر والجواب ان الوجوب بالاختيار لا يوجب الاضطرار ضرورة الفرق
بين حركتي الاختيار والرعشة على انه منقوض بفعل الباري تعالى **فائدة**
عند الجهمية الذين هم الجبرية حقا لا قدرة في العبد اصلا بل هو كالجماد وهذا
سفسطة وعند المعتزلة له قدرة مؤثرة في افعاله وهم مجوس هذه الامة
وما فهموا ان الامكان ليس من شانه افاضة الوجود وعند اهل الحق له قدرة
كاسبة لكن عند الاشعرية ليس معنى ذلك الا وجود قدرة متوهمة مع الفعل بلا
مدخلية لها اصلا قالوا ذلك كاف في التكليف والحق انه كفو للجبر وعند الحنفية ان
صرف القدرة المخلوقة الى القصد المصمم الى الفعل فلها تاثير في القصد المذكور وخلق
الله سبحانه الفعل المقصود عقيب ذلك بالعادة فقيل ذلك القصد من الاحوال
غير موجود ولا معدوم فليس بخلق وليس الاحداث كالخلق بل اهون وقيل
بل موجود فيجب تخصيص القصد المصمم من عموم الخلق بالعقل لانه ادنى ما يتحقق
به فائدة خلق القدرة وصحة حسن التكليف وهذا كانه واسطة بين الجبر و
التفويض وفيه ما فيه وعندي مختار بحسب الادراكات الجزئية الحسبانية
مجبور بحسب العلوم الكلية العقلية وشرح ذلك في الفطرة الالهية وا[illegible]
من تقارير العقائد ايضا لو كان كذلك لم يكن الباري تعالى مختارا في الحكم
لان الحكم على خلاف المعقول قبيح والجواب ان موافقة حكمه للحكمة لا يوجب
الاضطرار وايضا لو كان كذلك لجاز العقاب قبل البعثة وهو منتف لقوله

وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا فان معناه ليس من شاننا ولا يجوز منا ذلك
اقول الجواز نظرا الى الفعل لا ينافي عدم الجواز نظرا الى الحكم كيف وقد كان
لهم العذر بنقصان العقل وخفاء المسلك ولهذا قال تعالى لئلا يكون للناس على الله
حجة بعد الرسل وايضا الملازمة ممنوعة فانه فرع الحكم ونحن لا نقول به والآية تنهض
على المعتزلة فخصصوا بعذاب الدنيا بدلالة السياق واولوا بالعقل فانه رسول
باطن الى غير ذلك وقالت المعتزلة اولا لو كان الحكم شرعا لزم افحام الرسل عند
امرهم بالنظر في المعجزات فيقول لا انظر ما لم يجب النظر ولا يجب ما لم انظر قلنا او
لا يلزم علينا لان وجوب النظر عندنا من القضايا الفطرية القياس وفيه ما فيه
والجواب انا لا نسلم ان الوجوب يتوقف على النظر فانه بالشرع نظر او لم ينظر
وليس ذلك من تكليف الغافل فانه يفهم الخطاب اقول لو قال لا امتثل
ما لم اعلم وجوب الامتثال اذ لي ان امتنع عما لم اعلم وجوبه ولا اعلم الوجوب
ما لم امتثل لكان تمحل من السامع فيلزم الافحام والحق ان ارادة المعجزات
واجبة على الله تعالى لطفا لعباده عقلا او عادة وهو متم نوره ولو كره الكافرون
وثانيا انه لولاه لم يمتنع الكذب منه تعالى فلا يمتنع اظهار المعجزة على يد الكاذب
فينسد باب النبوة والجواب ان النقص قد مر انه لا نزاع فيه وباقي المواقف
ان النقص في الافعال يرجع الى القبح العقلي ثم لان ما ينافي الوجوب الذاتي
كيفما كان او فعلا من المستحيلات العقلية وذلك اتته الحكماء لكن يلزم على

Copyright © King Saud University